الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: مدخل جديد للدبلوماسية المصرية في إفريقيا

د. شيماء محي الدين محمود
مدرس العلوم السياسية،
معهد البحوث والدراسات الإفريقية،
جامعة القاهرة، مصر

الملخص:

تعتبر الأداة الدبلوماسية إحدى الأدوات الفعالة فى السياسة الخارجية لأية دولة، وفى إطار حرصها على استعادة دورها الإقليمي في إفريقيا، اتخذت مصر جملة من المبادرات الرامية إلى دعم التعاون المصري– الإفريقي، على النحو الذى يعكس إرادة سياسية حقيقية لتفعيل الدائرة الإفريقية بوصفها إحدى الدوائر ذات الأولوية في السياسة الخارجية المصرية. وفي هذا الإطار، اتخذت القيادة السياسية المصرية قرارا بإنشاء الوكالة المصرية من أجل التنمية فى أواخر عام 2013، والتي تغير اسمها لاحقا لتصبح الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، وتأسست رسميا فى الأول من يوليو عام 2014، لتصبح آلية لتعزيز جهود تحقيق التنمية في إفريقيا من خلال توفير دعم في مجالات بناء القدرات، ونقل المعرفة والمهارات والخبرات، وغيرها من مجالات، بغية الرخاء والتقدم في إفريقيا. ويعتبر تأسيس هذه الوكالة بمثابة نقطة الانطلاق لنمط جديد من التفاعلات المصرية الأفريقية، فى إطار دبلوماسية التنمية. ولقد تمكنت الوكالة من تحقيق بعض الإنجازات خلال العامين الماضيين، وبالرغم من ذلك، إلا أن الواقع يشير إلى أن ثمة عقبات تحول دون اضطلاع الوكالة بمهامها على النحو المنشود.

وفى هذا الإطار، تسعى هذه الورقة إلى دراسة وتحليل دور هذه الوكالة فى دعم التعاون المصري– الإفريقي فى المجالات التى تعمل فى إطارها، كما تسعى للتعرف على أبرز التحديات التى تجعل من استمرار إنجاز الوكالة لمهامها أمرا من الصعوبة بمكان.

الكلمات المفتاحية: الوكالة المصرية – الشراكة – التنمية – الدبلوماسية المصرية – إفريقيا.

Abstract:

The diplomatic tool is one of the most effective tools in the foreign policy of any country. As part of its efforts to restore its regional role in Africa, Egypt has taken a number of initiatives to support Egyptian-African cooperation, reflecting a real political will to activate the African circle as a priority in Egypt's foreign policy. In this context, the Egyptian political leadership decided to establish the Egyptian Agency for Development in late 2013, which was later renamed the Egyptian Agency for Partnership for Development, and was formally established on July 1st, 2014, to become a mechanism for promoting joint development in Africa. The establishment of this agency represents the starting point for a new phase of Egyptian-African interaction within the framework of developmental diplomacy. Since its establishment, the Agency has been able to achieve some accomplishments over the past two years. Nevertheless, reality indicates that there are some obstacles hindering the Agency's functioning as intended.

In this context, this paper seeks to study and analyze the role of the Egyptian Agency for Partnership for Development in supporting the Egyptian-African cooperation in the fields in which it operates. It also seeks to identify the main challenges that make it difficult for the Agency to carry out its tasks efficiently.

الكلمات المفتاحية: الوكالة المصرية – الشراكة – التنمية – الدبلوماسية المصرية – إفريقيا.

مقدمة:

تعتبر دبلوماسية التنمية ضمن المداخل الرئيسية التى باتت تنتهجها الكثير من الدول فى صنع وتنفيذ سياساتها الخارجية تجاه بعضها البعض لا سيما فى الآونة الأخيرة، وفي إطار حرصها على استعادة دورها الإقليمي في إفريقيا، اتخذت مصر جملة من المبادرات الرامية إلى دعم التعاون المصرى- الإفريقي، على النحو الذي يعكس إرادة سياسية حقيقية لتفعيل الدائرة الإفريقية بوصفها إحدى الدوائر ذات الأولوية فى السياسة الخارجية المصرية بوجه عام. وفى هذا الإطار، اتخذت القيادة السياسية المصرية قرارا بإنشاء الوكالة المصرية من أجل التنمية في أواخر عام 2013، والتي تغير اسمها لاحقا لتصبح الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، وتأسست رسميا في الأول من شهر جوان عام 2014، لتصبح آلية لتعزيز جهود تحقيق التنمية في إفريقيا من خلال توفير دعم في مجالات بناء القدرات، ونقل المعرفة

والمهارات والخبرات، وغيرها من مجالات ذات صلة بدعم الشراكة المصرية– الإفريقية من أجل تحقيق التنمية لدى الجانبين. ويعتبر تأسيس هذه الوكالة بمثابة نقطة الانطلاق لنمط جديد من التفاعلات المصرية– الإفريقية، وذلك فى إطار دبلوماسية التنمية، ولقد تمكنت الوكالة من تحقيق بعض الإنجازات خلال العامين الماضيين، وبالرغم من ذلك، إلا أن الواقع يشير إلى أن ثمة عقبات تحول دون اضطلاع الوكالة بمهامها على النحو المنشود.

وفى هذا الإطار، تسعى هذه الورقة إلى دراسة وتحليل دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في دعم التعاون المصري– الإفريقي فى المجالات التى تعمل فى إطارها، كما تسعى للتعرف على أبرز التحديات التى تجعل من استمرار إنجاز الوكالة لمهامها أمرا من الصعوبة بمكان.

وانطلاقا مما تقدم، تكمن الإشكالية الرئيسية للدراسة فى التعرف على مدى فاعلية دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية فى دعم التعاون المصري– الإفريقي، وذلك بوصفها إحدى الأدوات المستحدثة لتنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا.

وتحقيقا لهذا الهدف، تتبع الدراسة منهج تحليل النظم، حيث تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية، يعنى الأول منها بعرض ظروف البيئة الداخلية والخارجية التى نشأت فى إطارها الوكالة، أما القسم الثاني، فيركز على نشأة الوكالة، وكذا على المهام المحددة لها، والتى تشكل الهدف من وراء إنشائها، وذلك على النحو المبين في القرارات ذات الصلة بتأسيس الوكالة. وبالنسبة للقسم الثالث، فيعنى بعرض أبرز إنجازات الوكالة فى كل مجال من مجالات اهتمامها، وخلال الفترة منذ تأسيسها وحتى وقت إعداد هذه الورقة، وفي القسم الرابع والأخير من الدراسة، يتم التركيز على أبرز التحديات التى تعرقل مسيرة الوكالة وتحول دون قيامها بمهامها على نحو ما يجب أن يكون، وفى النهاية تأتى خاتمة الدراسة لتعبر عن أهم النتائج التى تم التوصل إليها، كما تتضمن أبرز ما تم استخلاصه بشأن الإشكالية التى طرحتها الدراسة فى بدايتها.

أولا: ظروف البيئة التى نشأت فى إطارها الوكالة

لقد ساهمت جملة من الظروف والأحداث الداخلية والخارجية فى تهيئة المجال أمام القيادة السياسية المصرية لتعزيز الروابط المصرية– الإفريقية، على نحو ما دفعها — أي القيادة السياسية– إلى اتخاذ قرارها بإنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، بوصفها إحدى الأدوات الرامية إلى تفعيل السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا، الأمر الذي يستوجب عرض هذه الظروف وتلك الأحداث سواء على المستوى الداخلي، أو على المستوى الإقليمي، أو على المستوى العالمي، وذلك بغية التعرف على ما كان

لهذه الظروف من تداعيات سواء مباشرة أو غير مباشرة على تأسيس الوكالة وكذا على إنجازها للمهام الموكلة إليها. وفيما يلى عرض لأبرز سمات البيئة التى نشأت فى إطارها الوكالة.

1. تولى قيادة سياسية جديدة للسلطة فى مصر واهتمامها بالدائرة الإفريقية

تعتبر القيادة السياسية عاملا حاسما في رسم توجهات السياسة الخارجية لأية دولة، لا سيما على الصعيد الإفريقي، ولعل هذا ما يتجلى بوضوح فى الحالة المصرية، حيث كان للقيادة السياسية دورا مباشرا في تحديد أولويات العمل الخارجى بالنسبة لمصر، وكذا في تحديد ترتيب القارة ضمن هذه الأولويات، ولقد كانت الدائرة الإفريقية تحظى بأولوية في السياسة الخارجية المصرية خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. ولعل ذلك مرده إلى اهتمام الرئيس جمال عبد الناصر بهذه الدائرة، وكذا إلى حرصه على تعظيم مكانة مصر فى أفريقيا، ولعل هذا ما بدا جليا فى توجهات مصر الخارجية على المستويين النظرى والتطبيقى. فعلى المستوى النظرى، وضع جمال عبد الناصر إفريقيا ضمن الدوائر الخارجية الثلاث للسياسة الخارجية المصرية، وجاءت أفريقيا فى المرتبة الثانية بعد الدائرة العربية يليها الدائرة الإسلامية.[1] وعلى المستوى التطبيقي، انعكس إدراك الرئيس عبد الناصر لأهمية القارة الإفريقية بالنسبة لمصر على تحركاته الخارجية الرامية إلى تعميق علاقات مصر بدول القارة الإفريقية شعوبا وحكومات، ولعل خير مثال على ذلك ما قدمته مصر من مساعدات لحركات التحرير الوطنى فى القارة الإفريقية، وخاصة في الإقليم الجنوبي، لدرجة أنها وفرت مقرا لهذه الحركات بالقاهرة، تمكنت من خلاله من مواصلة النضال من أجل التحرير، كما تمكنت من التواصل عبره بجماهيرها داخل دولها الأم لإعلامهم بما يتم تحقيقه من إنجاز على صعيد التحرير الوطني من الاستعمار والعنصرية.[2]

ومع تولى الرئيس السادات للسلطة فى مصر، لم تعد القارة الإفريقية تحظى بالأولوية التى كانت تتمتع بها فى السابق، وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين من مراحل التوجه السياسي المصري إزاء إفريقيا، الأولى بلغت ذروتها بانعقاد أول قمة عربية– إفريقية في القاهرة في شهر مارس من عام 1977، وهي القمة الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين الجانبين، حيث كانت بمثابة تعبيرا عن دعم التضامن العربي– الإفريقي لمصر في حربها ضد إسرائيل.[3] أما المرحلة الثانية، فهى تلك التى بدأت بعد توقيع معاهدة

---

[1] Issaka K. Souare: "Egypt's Evolving Role in Africa: A Sub- Saharan Perspective"., **A paper Presented at the Institute of Diplomatic Studies in Cairo**, 7th April 2008, p. 2

[2] د. صالح محروس محمد: "عبد الناصر والعلاقات المصرية– الإفريقية"، نقلا عن الرابط التالي:
http://www.beirutme.com/?p=15847

[3] راوية توفيق: "الجذور التاريخية للعلاقات العربية– الإفريقية"، نقلا عن الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5805020F-1094-480C-ACC1-098774E3F5CE

السلم بين مصر وإسرائيل، وخلال الفترة منذ عام 1979 حتى مطلع الثمانينيات، بدأ التوجه المصري في القارة الإفريقية يتراجع، الأمر الذى تجلت تداعياته بوضوح فيما بعد، ومع بداية عهد مبارك ظلت العلاقات بين مصر وإفريقيا قاصرة على التمثيل الدبلوماسى التقليدى، واستمرت على هذا النحو طوال فترة الثمانينيات. ومع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، أخذ الضعف يعتري هذه العلاقات في الكثير من المجالات ليس السياسية فحسب، وإنما الاقتصادية أيضا، بل وحتى على المستوى الثقافي[1]، ولعل هذا ما يمكن ربطه بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس مبارك في أديس أبابا في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على سياسة مصر الخارجية تجاه إفريقيا، حيث لم تعد إفريقيا تحظى بأولوية ضمن دوائر التوجه الخارجي المصري[2]، ولعل هذا ما دفع قوى إقليمية أخرى إلى الاضطلاع بدور فعال في إفريقيا بغية ملء الفراغ الذى نتج عن تراجع مصر عن القيام بدورها القيادي في القارة على نحو ما كان فى السابق.

ومنذ قيام ثورة 25 جانفي عام 2011، شهدت مصر حالة من عدم الاستقرار الداخلي، حالت دون اضطلاعها بأية أدوار خارجية تذكر سواء داخل القارة أو خارجها، وبعد قيام ثورة 30 جوان عام 2013، بدأت القيادة السياسية تعبر عن حرصها على استعادة دور مصر القيادي والمحوري في القارة الإفريقية. ولعل هذا ما توثق بشكل عملي بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي للسلطة في مصر. ففي خطاب تنصيبه رئيسا للجمهورية، أكد الرئيس السيسي على أهمية التعاون المصري الإفريقي، والتقى بعدها بنحو 40 رئيس دولة إفريقية، وهو ما لم يحدث منذ أكثر من 20 عاما. ومن ناحية أخرى، فقد شاركت مصر في العديد من القمم المعنية بالشأن الإفريقي، ولعل من أبرزها قمة إفريقيا– الولايات المتحدة في واشنطن في أوت عام 2014، هذا بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات التكتلات الثلاث (الكوميسا– السادك– تجمع شرق إفريقيا) ببوروندي في أكتوبر من ذات العام. ولقد كان من أبرز الأحداث التى تعكس الاهتمام المصري بإفريقيا استضافة مصر لقمة التكتلات الثلاث Tripartite African Summit، وذلك خلال الفترة من 6 إلى 10 جوان عام 2015، تلك القمة التي نتج عنها قيام 26 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بالتوقيع على الإتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة، التي تعد علامة في تاريخ العلاقات الإقتصادية المصرية– الإفريقية.[3]

[1] علي عبده محمود: "العلاقات المصرية– الإفريقية بعد ثورة 30 يونيو".، **آفاق إفريقية**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 12، العدد 43، 2015)، ص. 19

[2] ابراهيم نصر الدين: "العلاقات المصرية السودانية: الميراث التاريخى، مدركات وسلوك".، **مجلة الشؤون الإفريقية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مجلد 3، عدد 12، أكتوبر 2015)، ص. 23

[3] علي عبده محمود: **مرجع سابق**، ص ص. 21– 22

2. عودة مصر للاتحاد الإفريقي

لقد أصدرت مفوضية الاتحاد الإفريقي قرارا بإلغاء تجميد عضوية مصر في الاتحاد الإفريقي فى جوان عام 2014. وبموجب هذا القرار، عادت مصر إلى التنظيم القارى مجددا، بعد غياب استمر ما يقرب من 11 شهرا منذ تجميد عضويتها في 5 جويلية 2013 على خلفية أحداث 3 جوان من ذات العام، وهو التاريخ الذي أعلن فيه وزير الدفاع المصري في ذاك الوقت عبد الفتاح السيسي عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي وتعيين المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا وقتذاك رئيسا مؤقتا للبلاد، كما أعلن حل مجلس الشعب وتعطيل العمل بالدستور، ولعل هذا ما دفع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي لاتخاذ قراره بتعليق عضوية مصر في أنشطة الاتحاد الإفريقي، وذلك في الاجتماع رقم 384 لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وعزا الاتحاد الإفريقي قراره إلى ما أسماه "انتزاع السلطة بشكل غير دستوري"، الأمر الذي يستوجب العمل وفقا للنحو المنصوص عليه في إعلان لومي الصادر عام 2000، وكذا فى الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الصادر عام 2007. وفي 8 جوان من ذات العام، قام مجلس السلم والأمن الإفريقى بتشكيل اللجنة العليا للشئون المصرية The AU High - Level Panel for Egypt التى عنيت بمتابعة وتقييم التطور الحاصل فيما أسمته مسار الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في مصر. ولقد قام وفد من لجنة الحكماء الإفريقية برئاسة "ألفا عمر كوناري" بزيارة للقاهرة خلال الفترة منذ 17 وحتى 25 جوان عام 2014، حيث التقى عددا من المسؤولين وممثلي القوى السياسية، وتلا ذلك العديد من الزيارات التى قامت بها اللجنة سالفة الذكر لمتابعة الوضع السياسي في مصر وكذا لبيان موقف الاتحاد وأجهزته من تطورات الأحداث فى مصر وكيفية العمل المشترك لتحسن هذه الأوضاع على النحو الذي يضمن عودة الحياة الدستورية مجددا.[1]

وفي اجتماعه رقم 442، المنعقد في العاصمة الإثيوبية أديس ابابا فى 17 جوان 2014، قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي إنهاء تعليق عضوية مصر في الإتحاد الإفريقي وأنشطته، ولقد جاء هذا القرار استنادا إلى ثلاث مبررات احتج بها المجلس في هذا المقام، يرجع أولها للتقدم المحرز والخطوات التي اتخذتها السلطات المصرية لاستعادة النظام الدستوري في الدولة. أما المبرر الثانى فجاء انطلاقا من حقيقة أن تعليق عضوية مصر لما يقرب من عام أرسلت إشارة قوية إلى الشركاء المصريين حول التزام الإتحاد الإفريقي بمبادئه وصكوكه، ليس هذا فحسب، بل إن المبرر الثالث لإنهاء تعليق عضوية مصر في الإتحاد الإفريقي قد انطلق من إدراك الاتحاد بأن ثمة حاجة لقيامه بدور فاعل من أجل مرافقة جهود المصريين على صعيد التنفيذ

[1] African Union Peace And Security Council: **416th Meeting At The Level Of Heads Of State And Government**, pp. 1- 4
http://www.peaceau.org/uploads/auc-416-psc-rpt-egypt.29.1.2014.pdf

الكامل لـ "خارطة الطريق"، وهو ما يستوجب رفع تعليق عضوية مصر وإعادتها إلى أجهزة صنع القرار فى الاتحاد.[1]

ولقد شكلت عودة مصر للإتحاد الإفريقي خطوة إيجابية على صعيد تعميق الروابط المصرية–الإفريقية، الأمر الذي تجلى بوضوح من خلال الحضور المصري في أعمال الدورة العادية الـ 23 لقمة الإتحاد الإفريقي، التي أقيمت بغينيا الاستوائية تحت عنوان "الزراعة والأمن الغذائي بالقارة الإفريقية"، والتي أكدت عودة مصر بقوة إلى الاتحاد الإفريقي، خاصة أن المشاركة جاءت على المستوى الرئاسي، حيث شارك بها الرئيس عبد الفتاح السيسي وألقى خلالها كلمة أكد فيها حرص مصر على تنمية التعاون مع دول القارة، وأعلن فيها عن إنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في إفريقيا، وذلك لإعداد وتأهيل الكوادر الإفريقية ودعم مبادرات جديدة لتنفيذ مشروعات تنموية رائدة بالقارة. وخلال فاعليات القمة، أجرى الرئيس السيسى عددا من اللقاءات مع العديد من القادة الأفارقة وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الإثيوبي "هيلا ماريام ديسالين"، الأمر الذى شكل دفعة إيجابية لمسار العلاقات المصرية الإثيوبية ووفر فرصة للتعاون والتفاوض حول المسائل ذات الاهتمام المشترك لدى الجانبين، والتى طالما أثارت خلافات بينهما في الماضي وفي مقدمتها سد النهضة.[2]

3. تعميق العلاقات المصرية بشركاء التنمية فى الخارج

لقد شهدت العلاقات المصرية بالدول والمؤسسات المانحة للدعم تحسنا ملحوظا خلال الفترة السابقة على قيام الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، الأمر الذى شكل دافعا للجانب المصري لاتخاذ خطوات من شأنها دعم الشراكة والتعاون بين مصر وغيرها من دول القارة الإفريقية، ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المانحة للدعم بالنسبة للحكومة المصرية، حيث قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ما يقرب من 30 مليار دولار للحكومة المصرية خلال الفترة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحالي.[3] وبعد سقوط مبارك، قامت الولايات المتحدة بإعادة توجيه 65 مليون دولار من صناديق الدعم الاقتصادي Economic Support Funds (ESF) لعام 2011، والتي بلغت 249,5 مليون دولار، للمساعدة في التحول السياسي في مصر. وفي

[1] African Union Peace And Security Council: **442nd Meeting on the 17th June 2014**, Addis Ababa, Ethiopia, p. 29
https://issafrica.org/pscreport/uploads/auhpe-report-egypt-16-06-2014.pdf

[2] على عبده محمود، **مرجع سابق**، ص 22

[3] USAID: **About Egypt**
https://www.usaid.gov/egypt

عام 2012، قدمت الولايات المتحدة مبلغ 250 مليون دولار في المساعدات المقدمة من صندوق الدعم الاقتصادي لمصر، وحافظت إدارة أوباما على نفس مستوى التمويل خلال عام 2013.[1]

وعلى صعيد آخر، قدم الإتحاد الأوروبي منحة قدرها 449,29 مليون يورو للحكومة المصرية، وذلك خلال الفترة منذ 2010 وحتى 2013، على أن تخصص لمجموعة من المجالات ذات الأولوية مثل دعم الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وتحقيق أهداف التنمية في ضوء الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية، وفي نوفمبر عام 2012، تعهد الإتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بتقديم 5 مليار يورو لدعم التنمية الاجتماعية في مصر.[2]

ولم تقتصر المساعدات الأوروبية لمصر على تلك المقدمة من الإتحاد الأوروبي فحسب، فمن بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، برز دور فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة باعتبارهم من أهم المانحين الثنائيين لمصر. وتحت رعاية "شراكة دوفيل المتعددة الأطراف مع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية" "Deauville Partnership with Arab Countries in Transition"[3]، ساعدت كل من الدول سالفة الذكر البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب البحر المتوسط ومن بينها مصر في مجالات الإدارة الاقتصادية، والتجارة والاستثمار والتكامل، والتنمية الشاملة وخلق فرص العمل. وفي هذا الإطار، خصصت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة 70 مليون جنيه استرليني للمرفق الاقتصادي للشراكة العربية Arab Partnership Economic Facility (APEF). وفي الوقت نفسه، ساهم مكتب الخارجية وشؤون الكومنولث بمبلغ 40 مليون جنيه استرليني في صندوق

[1] Jeremy M. Sharp: Egypt: Background and U.S. Relations, **CRS Report for Congress**, (Washington, D.C: Congressional Research Service, June 2013), pp. 11- 12
https://peacenow.org/CRS%20Egypt%20Report%20-%207-19-13.pdf

[2] The EU Commission: EU-Egypt Task Force agrees major package of economic and political assistance for Egyptian transition, pp. 1-2
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/133514.pdf

[3] أطلقت شراكة دوفيل مع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية من جانب مجموعة الثمانية G8 في اجتماع قادة المجموعة في دوفيل بفرنسا، وذلك في عام 2011. وتستهدف هذه الشراكة دعم بلدان العالم العربي في مجال التحول الديمقراطي، ولقد ضمت الشراكة عدد من الدول والمنظمات الدولية وهي: كندا ومصر والإتحاد الأوروبي وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان والأردن وليبيا والكويت والمغرب وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية وتونس وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. لمزيد حول شراكة دوفيل أنظر:
https://star.worldbank.org/star/ArabForum/deauville-partnership-arab-countries-transition

المشاركة العربية لدعم المشاركة السياسية وحرية التعبير، وكذا لتحسين الحكم في العالم العربي.[1] وفي حين أسهمت فرنسا بمبلغ 12 مليون دولار في إطار شراكة دوفيل، قامت الحكومة الألمانية بتقديم الدعم الفني اللازم لتحقيق التحول الديمقراطي فى مصر خلال الفترة منذ 2011 حتى 2013.[2]

وعلى صعيد المنظمات الدولية، ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطته في مصر على مجالات بعينها مثل الديمقراطية والحكم الجيد، والحد من الفقر، ومنع الأزمات، وحماية البيئة ودعم الطاقة. وفي رد فعل على ما عرف إعلاميا بـ "الربيع العربي"، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إيجاد فرص عمل للشباب في مصر من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما عمل البرنامج مع الحكومة المصرية في مجال تحسين كفاءة الطاقة وإدارة المياه. وفي عام 2011، بلغت النفقات المقدرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر نحو 49,88 مليار دولار. وعلى صعيد آخر، حصلت مصر على دعم خارجي من قبل منظمة الدول المصدرة للبترول، ففي عام 2013، حصلت مصر على قرض بقيمة 396,63 مليون دولار من صندوق الأوبك للتنمية الدولية OPEC Fund for International Development (OFID)، وذلك للمساعدة في مجالات الطاقة والصحة والسكان ومصارف التنمية الوطنية والتعليم وقطاع الزراعة وغير ذلك من مجالات.[3]

ولقد كان للمساعدات والمنح التى حصلت عليها مصر من جانب شركاء التنمية في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أكبر الأثر في تشجيع القيادة السياسية المصرية على تبني مبادرات تعمل على تعميق الشراكة المصرية– الإفريقية، وبخاصة في ظل حرص الجانب المصري على تنشيط الدائرة الإفريقية فبي إطار توجه دبلوماسي جديد يستهدف تحقيق التنمية المشتركة لدى الجانبين المصرى والإفريقي، ولقد كان تأسيس الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بمثابة خطوة على هذا الدرب، على نحو ما سيتبين فى الأقسام التالية من الدراسة.

ثانيا: الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: النشأة والأهداف

أنشئت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عن طريق دمج الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث، وذلك بموجب قرار السيد رئيس مجلس

[1] The UK Department for International Development and Foreign & Commonwealth Office : **Arab Initiative**: https://www.gov.uk/guidance/arab-partnership

[2] Mohamed Elagati, **Foreign Funding in Egypt after the Revolution**, (Hague: FRIDE, 2013), p. 16

[3]Mohamed Elagati, **Op.cit**, p. 17

الوزراء رقم 959 لسنة 2013. وفي هذا الإطار، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن قيام الوكالة، وذلك خلال مشاركته في قمة الاتحاد الإفريقي في العاصمة الغينية الإستوائية مالابو في شهر جوان عام 2014، وبموجب هذا الإعلان، بدأت الوكالة تعمل رسميا في الأول من جويلية عام 2014. ولقد جاء قرار إنشاء الوكالة –لا سيما فى ذاك التوقيت– انعكاسا لرغبة القيادة السياسية في تعظيم الدور المصري في الدول الإفريقية والإسلامية وكذا تعبيرا عن اعتزامها تعميق الروابط المشتركة بين الجانب المصري والجانبين الإفريقي والإسلامي، الأمر الذي يؤدي إلى دعم جهودها على صعيد تحقيق التنمية المستدامة.[1]

1. الهيكل التنظيمى للوكالة

تعتبر الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بمثابة هيئة تابعة لوزارة الخارجية المصرية، حيث يتولى رسم سياستها مجلس إدارة برئاسة السيد وزير الخارجية، وتشمل عضويته نائب وزير الخارجية للشؤون الإفريقية وعدد من مساعديه، ويتخذ هذا المجلس القرارات اللازمة لتحقيق أهداف الوكالة، ومن ناحية أخرى، يدير الوكالة أمين عام يعينه السيد وزير الخارجية، ولعل هذا ما يجعلها تعمل كآلية غير منفصلة عن وزارة الخارجية المصرية، لتصبح واحدة من الآليات والأدوات الرسمية لتنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا.[2]

2. المهام والأهداف الرئيسية للوكالة

تسعي الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية إلى استكمال ما حققه الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا والصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث علي مدار العقود الماضية، مع العمل علي استحداث سبل مبتكرة للتواصل مع الشركاء الدوليين والمحليين لفتح آفاق تعاون جديدة تساعد على تنفيذ سياسة مصر الخارجية من جهة، وتساعد الدول الإفريقية علي النهوض بجهودها التنموية من جهة ثانية، وتعمل على تعميق الروابط بين الجانبين فى إطار المساعي المشتركة لتحقيق التنمية فى القارة ودولها من جهة ثالثة، وتعمل الوكالة على تحقيق جملة من الأهداف التى وصفتها الوكالة بأنها أهداف استراتيجية. ولعل من أهم هذه الأهداف ما يلى:[3]

---

[1] وزارة الخارجية المصرية: "الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: الدور.. الأهداف.. الاستراتيجيات".، **آفاق أفريقية**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، مجلد 12، عدد 43، 2015)، ص 63

[2] الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: "تاريخ الوكالة"، نقلا عن الرابط: http://eapd.gov.eg/ar-eg/Page.aspx?Id=73

[3] **نفس المرجع**.

1. تعزيز التعاون الجنوب/جنوب، وذلك باعتباره أداة رئيسية للتضامن المصري- الإفريقي بما يحقق المنفعة المتبادلة للجانبين، على أن يقوم ذلك على مبدأ احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشأن الداخلي لأية دولة، وعدم فرض أية شروط من شأنها المساس بهذا المبدأ.
2. دعم التكامل الاقتصادي بين مصر والدول الإفريقية، بما في ذلك البناء علي نتائج قمة التكتلات الإقتصادية الإفريقية الثلاثة (الكوميسا، والسادك، واتحاد شرق إفريقيا) التي استضافتها مصر في 10جوان عام 2015 باعتبارها نقطة فارقة أسست منطقة للتجارة الحرة التى تضم 26 دولة، ويبلغ عدد سكانها 632 مليون نسمة، ويصل الناتج المحلي الإجمالي لها 1.3 تريليون دولار أمريكي.[1] وتحقيقا لهذا الهدف، تقوم الوكالة بالترويج للاستثمار في دول إفريقيا، كما تقوم بتشجيع ومساندة القطاع الخاص المصري علي تكثيف أنشطته في القارة، وذلك من خلال تسهيل اتصالاته مع المسؤولين فى الدول الإفريقية، وكذا من خلال توفير المعلومات اللازمة في هذا الإطار، الأمر الذي يؤدي إلى تيسير بدء أعماله فى هذه الدولة أو تلك من الدول المراد الاستثمار فيها من جانب المستثمرين المصريين في إفريقيا.
3. مساعدة الدول الإفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف أجندة إفريقيا 2063، وبخاصة تلك الأهداف التي لم يستكمل تنفيذها، فضلا عن دعم جهود تلك الدول على صعيد تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، وهى تلك التى اعتمدت من قبل الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر من عام 2015.[2] ولعل من أبرز الأهداف التى تجدر الإشارة إليها في هذا المقام على صعيد التنمية المستدامة ما يلى: القضاء علي الفقر والجوع؛ وتحسين الصحة؛ ودعم التعليم؛ وتمكين المرأة؛ وتعزيز النمو الاقتصادي؛ وإقامة مجتمعات سلمية وغير إقصائية؛ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.[3]

---

[1] COMESA Regional Investment Agency: **The COMESA-EAC-SADC Tripartite Summit 2015**
http://www.comesaria.org/events/the-comesa-eac-sadc-tripartite-summit-2015.71.124.html

[2] United Nations Office for South-South Cooperation - **Fact Sheet for Governments** – http://ssc.undp.org/content/ssc/services/expo/2016/programme/directors_general_forum_2016/fact_sheet_of_participatingorganization/jcr%3Acontent/parmain/sscdownload_5/file.res/16DGF%20fact%20sheet%20Egypt.pdf

[3] The UN: **Report of the UN System Task Team on the Post - 2015 UN Development Agenda**
http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/faq_untt_report_sep2012.pdf

4. إقامة شراكات مبتكرة علي المستويين الدولي والوطني لتبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا الحديثة، وكذا لحشد موارد مالية إضافية من مصادر تقليدية وغير تقليدية، على نحو ما يسمح للوكالة بالتوسع في برامجها وتحقيق أهدافها المنشودة.

3. مصادر تمويل الوكالة

تعتمد الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية على العديد من المصادر في تمويل أنشطتها، ذلك أن اضطلاع أية وكالة أو هيئة أو مؤسسة بدور فعال بوصفها إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا إنما يتطلب تمويل ضخم من مصادر غير تقليدية، الأمر الذي استوجب على الوكالة تنويع مصادر تمويلها حتى يتسنى لها أن تحقق أهدافها السابق الإشارة إليها بالكفاءة والفاعلية المطلوبة. وفي هذا الإطار، تنبنى سياسة الوكالة في توفير التمويل اللازم لأنشطتها على محورين أساسيين، الأول يتمثل في تحقيق الاستفادة القصوى من الإتفاقيات القائمة بالفعل، والتي سبق للصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا إبـرامها مع الدول والمؤسسات المانحة، أما المحور الثانى، فيتلخص فى البحث عن شركاء تنمويين جدد. وفيما يلى أبرز المصادر التى تعتمد عليها الوكالة فى تمويل أنشطتها فى القارة الإفريقية:[1]

- البنك الإفريقي للتنمية: ويعد هذا البنك من أقدم المؤسسات الإفريقية التي ساندت أنشطة الصندوق الإفريقي للتعاون الفنـي مع إفريقيا، الذي تم دمجه داخل الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عند تأسيسها، ولذا فقد عملت الوكالة علي إيجاد فرص تعاون جديدة مع البنك، لا سيما في مجال دعم أنشطة القطاع الخاص المصري في إفريقيا، وكذا فى مجال تحسين الصحة.
- البنك الإسلامي للتنمية: يعتبر البنك الإسلامي للتنمية أحد أكثر المؤسسات المالية مرونة في دعم التنمية في إفريقيا، كما يعد من أقدم شركاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا. وبدأت الوكالة في التعاون معه لتكثيف الوجود المصري في بعض الدول الإفريقية الأعضاء في البنك، وبخاصة تلك الدول ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لمصر. وفي هذا الإطار، فقد سعت الوكالة أيضا للاستفادة من نشاط المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التابعة لمجموعة البنك لتغطية مخاطر الصادرات المصرية في إفريقيا.
- الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية: قامت الوكالة بالاتفاق مع الصندوق على تقديم الدعم اللازم لا سيما على صعيد تنظيم الدورات التدريبية بشكل أكثر كثافة من ذى قبل.
- وكالة التعاون الدولى اليابانية (JAICA): تعتبر هذه الوكالة ضمن الشركاء التنمويين الرئيسيين بالنسبة لمصر منذ فترة تسبق قيام الوكالة بعشرات السنين، حيث وقعت مصر اتفاقا إطاريا

[1] الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: **مرجع سابق.**

للتعاون الثلاثي في إفريقيا مع اليابان في عام 1998، واستمر تنفيذ أنشطة التعاون المشتركة طوال السنوات الماضية من جانب الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا، ثم تقوم الوكالة بالاعتماد على الدعم المقدم من وكالة التعاون الدولي اليابانية JAICA، خاصة في مجال تنظيم الدورات التدريبية للأفارقة، حيث نظمت الوكالة مع الجايكا 11 دورة في مجالات عديدة من بينها الزراعة والكهرباء والتجارة والصحة.

وبتأمل مصادر التمويل سالفة الذكر، يلاحظ أنها تنحصر فى نطاق المحور الأول، والمتعلق بالاعتماد على الاتفاقيات القائمة بالفعل بين مصر وشركاء التنمية والدول المانحة. وفيما يخص المحور الثانى، فقد بدأت الوكالة إجراء اتصالات متنوعة مع العديد من دول العالم المهتمة بالعمل في إفريقيا، كبعض دول الخليج والصين والهند وكوريا الجنوبية والمكسيك والأرجنتين، إلا أن هذه الأطراف لم تقدم أية مبادرات لتمويل أنشطة الوكالة حتى تاريخه.

ثالثا: الإنجازات التى حققتها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية

لقد تمكنت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية من تحقيق جملة من الإنجازات فى مختلف المجالات المحددة للوكالة منذ بداية عملهان وبصفة عامة يمكن عرض إنجازات الوكالة عبر مجموعة من الملفات التي شكلت محاور رئيسية لنشاط الوكالة في مختلف دول القارة الإفريقية، وهنا يمكن التمييز بين أربعة محاور رئيسية بحيث يسهل تتبع إنجازات الوكالة في كل من هذه المحاور وتشمل: ملف التعاون الاقتصادي، وملف التعاون الثقافي، وملف التدريب وبناء القدرات، وملف المنح والمساعدات، وفيما يلى بيان بأهم ما تحقق من إنجازات فى كل من هذه الملفات خلال السنوات الماضية:

1. ملف التعاون الاقتصادى المصري – الإفريقي

يعتبر منتدى "الاستثمار في إفريقيا 2016" Business For Africa Forum من أبرز إنجازات الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، حيث اقترحت الوكالة تنظيم مصر لمنتدى إفريقي لتشجيع الاستثمار والتجارة وتوفير فرص التمويل والتأمين عليهما في إفريقيا، وذلك بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، والبنك الإفريقي للتنمية، ووكالة استثمار تجمع الكوميسا.[1] ولقد انعقد المنتدى في شرم

[1] African Development Bank: **Support to Egyptian Agency of Partnership For Development (EAPD) For Enhancing Egypt- COMESA Trade And Investment**, p.2 https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Egypt_-_AR-Approved-Support_to_Egyptian_Agency_of_Partnership_for_Development__EAPD__for_enhancing_Egypt-COMESA_Trade_and_Investment_-_05_2015.pdf

الشيخ خلال يومي 20 و21 فيفري 2016، وتم تنظيمه من جانب كل من وزارة الاستثمار، ووزارة الخارجية، ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية، ووزارة التعاون الدولي، بالتعاون مع كل من الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية وهيئة الاستثمار الإقليمية التابعة لمنظمة الكوميسا، وتحت مظلة لجنة الاتحاد الإفريقي، ولقد استهدف المنتدى في الأساس دفع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في إفريقيا، وذلك للمساعدة في تطوير العلاقات والشراكات الجديدة، وتسليط الضوء على فرص الاستثمار في إفريقيا. وفي هذا السياق، تضمن جدول أعمال المنتدى خمسة محاور رئيسية شملت: الطاقة، والبنية الأساسية، والدواء والصحة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الغذائية، وقد قامت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بتوجيه دعوة لجميع دول إفريقيا، وكذا لشركاء القارة التنمويين للمشاركة في المنتدى، وبالفعل فقد وفر المنتدى فرصة للقطاعين العام والخاص للالتقاء وبناء شبكات معلوماتية للتعاون، وكذا لتبادل الأفكار ومناقشة العديد من المشروعات التجارية التى من المتوقع أن تجد طريقها للتنفيذ في المستقبل القريب.[1]

2. ملف التعاون الثقافي

لقد تمكنت الوكالة من استضافة كبار المسؤولين والإعلاميين الأفارقة بالقاهرة، وذلك حرصا من جانبها على تعريف دول إفريقيا بحقائق الأوضاع في مصر، بعيدا عن المعلومات المغلوطة التى تبثها العديد من وسائل الإعلام الغربية. وفي فيفري عام 2015، قامت الوكالة بترتيب زيارة لوفد من رؤساء تحرير أهم الصحف بـ 15 دولة إفريقية من دول حوض النيل وتجمع السادك، كما قامت بترتيب زيارة لرؤساء تحرير أهم الصحف الإفريقية في دول وسط وغرب إفريقيا في أغسطس من ذات العام. وخلال زيارتهم لمصر، التقى ممثلو الوفود الإعلامية الإفريقية بكبار الشخصيات السياسية والإعلامية في مصر وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وبعض الإعلاميين البارزين في مختلف وسائل الإعلام المصرية.[2]

3. ملف التدريب وبناء القدرات

لقد تمكنت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية من تبنى العديد من البرامج التدريبية التي تستهدف بناء قدرات الكوادر الإفريقية للمساهمة في النهوض بإمكانات الشركاء في تلك الدول، وتقوم الوكالة في هذا الصدد بتنظيم دورات تدريبية في العديد من المجالات كالدبلوماسية، والقضاء، والزراعة،

---

[1] **منتدى الاستثمار فى أفريقيا 2016**، نقلا عن الرابط التالي:
http://www.businessforafricaforum.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1/?lang=ar

[2] الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: **م س ذ**

والصحة، والتعليم، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأمن، وغيرها من المجالات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وخبرة جيدة يمكن نقلها إلى الأطراف المعنية فى القارة الإفريقية. وتتعاون الوكالة مع عدد من أهم المراكز المصرية المتميزة في تلك المجالات لاستضافة الدورات التدريبية، ومنها معهد الدراسات الدبلوماسية، والمركز القومي للدراسات القضائية، وهيئة تدريب القوات المسلحة، ومركز بحوث الشرطة، ومعهد بحوث المياه وغيرها من معاهد وهيئات متخصصة. ولقد نظمت الوكالة منذ نشأتها قرابة 70 دورة تدريبية، ضمت أكثر من 1500 متدرب من الدول الإفريقية، وأكثر من 260 متدرب من دول الكومنولث.[1] وفيما يلي بيان بأهم البرامج التدريبية التي قامت الوكالة برعايتها في المجالات سالفة الذكر.

- **البرامج التدريبية فى مجال الصحة:**

وقعت الوكالة مذكرة تفاهم مع مركز الدكتور مجدى يعقوب لأمراض وجراحات القلب، وذلك لتوفير خمس فرص تدريبية لمدة ستة أشهر سنويا بمقر المركز في أسوان، مع تقديم العلاج بالمجان لبعض المرضي الأفارقة، والقيام بقوافل طبية تحت قيادة دكتور مجدي يعقوب لإجراء عمليات جراحية، وتدريب أطقم طبية علي إجراء عمليات جراحية في القلب، واستخدام الأجهزة الحديثة لأمراض القلب مقدمة كمنحة من الوكالة. وبالمثل فقد قامت الوكالة بتوقيع مذكرة تفاهم مع مركز الدكتور محمد غنيم لأمراض الكلى في المنصورة يقوم بموجبها المركز بتنظيم أربعة برامج تدريبية سنويا للكوادر الإفريقية، مع إمكانية إيفاد أخصائيين وفنيين من المركز لإجراء برامج تدريبية بعدد من الدول ذات الأولوية لمصر. وبالفعل فقد قام مركز الدكتور محمد غنيم باستضافة أول برنامج تدريبي للأطباء الأفارقة في مجال الكلى والمسالك البولية، وذلك في جوان عام 2015، تحت رعاية الوكالة، بالمشاركة مع البنك الإسلامي للتنمية.[2]

ومن ناحية أخرى وعلى ذات الصعيد، فقد تبنت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية برنامج عملى طموح بالتعاون مع مستشفى سرطان الأطفال (57357)، يتم بموجبه تدريب600 من الكوادر الإفريقية الطبية في كافة المجالات، فضلا عن تقديم الخبرات الفنية لعدد من مستشفيات القارة، ليس هذا فحسب، بل إن الوكالة عملت على تعميق العمل المصري- الإفريقي المشترك لمواجهة سرطان الأطفال عمليا، وذلك من خلال توفير علاج مجاني لعدد من مرضي سرطان الأطفال في دول إفريقيا فى مستشفى سرطان الأطفال بالقاهرة.[3]

[1] وزارة الخارجية المصرية: **م س ذ**، ص 64

[2] الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: **مرجع سابق**.

[3] **نفس المرجع**.

وانطلاقا من اهتمامها بإقامة شراكة مصرية– إفريقية لتبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا الحديثة، قامت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بتنظيم ورشة عمل لاستحداث حلول تكنولوجية لمواجهة وباء الإيبولا، وذلك خلال الفترة من 15 إلى 16 ديسمبر عام 2014، وذلك بالتعاون مع وزارتي الصحة والاتصالات، وشركة ميكروسوفت، ومنظمة الصحة العالمية، ولقد أوصت الأطراف المشاركة في هذه الورشة بضرورة إنشاء آلية معلوماتية لمكافحة الإيبولا وغيره من الأوبئة في إفريقيا، بحيث يمكنها مساعدة الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات الوقاية والعلاج اللازمة، الأمر الذي يجعلها مركزا للتواصل وتبادل المعلومات واقتراح الحلول بهدف التعامل مع الطوارئ الصحية في القارة بأكبر قدر من السرعة والفاعلية، على نحو يحول دون تفشى الأوبئة وتفاقم الأزمات الصحية التي قد تطرأ على أي من أقاليم القارة في المستقبل.[1]

- **البرامج التدريبية فى مجال الأمن:**

لقد شهد العام الأول للوكالة نقلة نوعية في مجال التدريب الأمني مقارنة بما كان عليه الحال في الماضي، وذلك من خلال قيام الوكالة بدعم التعاون الإفريقى مع العديد من الهيئات المصرية المعروفة بخبرتها الطويلة وتميزها في هذا المجال، ولعل من أبرز هذه الهيئات هيئة تدريب القوات المسلحة وأكاديمية الشرطة المصرية، حيث قامت كل منهما بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للكوادر الأمنية الإفريقية، خاصة فى ظل اهتمام دول القارة بالتدريبات التي تمنحها هاتان الجهتان نظرا لتفوقهما وخبرتهما في مجالات بعينها مثل مكافحة الإرهاب، وتأمين الشخصيات الهامة، وتأمين الانتخابات، وفض الشغب، وتأمين المنافذ والحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة، وإدارة العمليات الأمنية، وغيرها من مجالات حظيت فيها الأجهزة الأمنية المصرية بسمعة طيبة في القارة الإفريقية، الأمر الذى أدى إلى تزايد الإقبال على هذه الدورات التدريبية من قبل الكوادر الأمنية الإفريقية، وذلك بغية التعرف على أحدث سبل مواجهة التحديات الأمنية المشتركة التى تهدد دول القارة الأفريقية شعوبا وحكومات.[2]

- **البرامج التدريبية فى مجال تمكين المرأة:**

لقد جاءت مسألة تمكين المرأة الإفريقية ضمن المسائل ذات الأولوية بالنسبة للوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، ولعل ذلك مرده إلى إدراك الوكالة لأهمية وفاعلية دور المرأة في تنمية المجتمعات الإفريقية بشكل عام. وفي هذا الإطار، نظمت الوكالة العديد من الدورات التدريبية الخاصة بالمرأة، وذلك

[1] الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: **قضايا مواضيعية: ورشة عمل لاستحداث حلول تكنولوجية لمواجهة وباء الأيبولا**
http://eapd.gov.eg/ar-eg/ThematicIssues.aspx

[2] الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: "أنشطة بناء القدرات"، نقلا عن الرابط التالي:
http://eapd.gov.eg/ar-eg/TechnicalAssistance.aspx

بالتعاون مع المراكز والمعاهد المصرية المتميزة فى هذا المجال. وبالرغم من تراجع نسبة مشاركة المرأة في برامج الوكالة خلال عامى 2014 و2015، حيث لم تتجاوز 20%، إلا أن الوكالة مازالت تبذل جهدا كبيرا لزيادة نسبة مشاركة المرأة فى الدورات التدريبية ذات الصلة بتمكين المرأة في إفريقيا. ولعل من أبرز الدورات التدريبية التي تجدر الإشارة إليها في هذا المقام تلك التي عنيت بحقوق الإنسان لكوادر الشرطة النسائية في الدول الإفريقية، والتي نظمتها الوكالة بالتعاون مع مركز بحوث الشرطة في ديسمبر من عام 2014. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت الوكالة برامج تدريبية للمرأة الأفريقية في مجالي الصحة والزراعة, بالتعاون مع كلية التمريض بجامعة القاهرة, والمركز المصري الدولي للزراعة، ومركز الإسكندرية الإقليمي لصحة وتنمية المرأة.[1]

وحرصا من الوكالة على تعظيم الاستفادة من الدورات التدريبية التي تنظمها، وكذا علي استمرارية وفاعلية الدور المصرى فى أفريقيا، أنشأت الوكالة رابطة للمتدربين، وذلك بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية المصرية فى الخارج، وقد كان الهدف الرئيسي من هذه الرابطة دعم التواصل المصري– الإفريقي، وتحديدا التواصل بين المتدربين الأفارقة والمراكز والهيئات التدريبية المصرية، الأمر الذى يوفر آلية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك لدى الجانبين، كما يوفر قناة للرد على أية استفسارات لهذه الجهة أو تلك بشكل منظم.[2]

4. ملف المنح والمساعدات

لقد قامت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بتقديم المساعدات للدول الإفريقية، سواء كانت في شكل مساعدات لوجيستية أو معدات للتعليم الفنى أو أجهزة ومعدات طبية، ولقد عملت الوكالة على تأمين تواجدها بشكل ثابت في عدد من دول إفريقيا، خاصة دول حوض النيل، كما قامت بتطوير وتجهيز عدد من المستشفيات الإفريقية والمراكز الطبية في عدد من دول القارة، وكان من أبرزها المساعدات المصرية المقدمة للمستشفيات الإفريقية في كل من أوغنده وأثيوبيا وبوروندي.[3]

ومن ناحية أخرى، قامت الوكالة بتطوير نظام إيفاد القوافل الطبية لدول القارة، كما عملت على تنويع أنشطة هذه القوافل الطبية لتشمل التوعية والتدريب وبناء القدرات. ليس هذا فحسب، بل إن الوكالة قد حرصت على إقامة شراكات لزيادة عدد القوافل، كما حرصت على تعزيز إسهام القوافل في أحداث إفريقية هامة، ولعل من أبرز النماذج التى تجدر الإشارة إليها في هذا المقام القافلة الطبية المصرية

[1] الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: تاريخ الوكالة، **م س ذ**

[2] وزارة الخارجية المصرية: **مرجع سابق**، ص 64

[3] United Nations Office for South-South Cooperation: **op.cit.**, pp. 4- 5

التي تم إيفادها لمساعدة غينيا الإستوائية على إقامة نظام حجر صحي خلال بطولة كأس الأمم الإفريقية في جانفي عام 2015، هذا بالإضافة إلى أربعة قوافل طبية تم إرسالها برعاية الوكالة خلال عام 2016. ومن ناحية أخرى، أكدت الوكالة على اعتزامها تكثيف إيفاد القوافل الطبية المصرية للدول الإفريقية خلال الفترة القادمة، وذلك بغية مساعدة النازحين واللاجئين في دول القارة، كما أكدت على مساعيها الجادة لحشد موارد إضافية من الشركاء الوطنيين لتمويل القوافل الطبية دون تحميل ميزانية الوكالة بأية أعباء إضافية قد تحول دون اضطلاع الوكالة بمهامها على النحو المنشود.[1]

ولم تقتصر المساعدات المصرية للدول الإفريقية على القوافل الطبية فحسب، بل إن الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية قامت بدراسة احتياجات ومتطلبات الدول الإفريقية فى العديد من المجالات، كما قامت بإيفاد عدد من الخبراء المتخصصين الذين بإمكانهم تلبية بعض المتطلبات الإفريقية فى كل من هذه المجالات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك نحو 61 خبيرا مصريا في مجالات الصحة والبنية التحتية والزراعة والري والتعليم تم إيفادهم للعمل فى أكثر من 20 دولة إفريقية، وتتطلع الوكالة لزيادة عدد الخبراء في المستقبل، بما يتماشى مع المتطلبات الإفريقية السابق الإشارة إليها فى هذا المقام.[2]

رابعا: التحديات التى تعرقل مسيرة الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية

إن المتأمل لمجمل الإنجازات التي حققتها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية يلاحظ أنها قد ركزت على بعض الأنشطة بعينها مثل تقديم الدورات التدريبية للكوادر الإفريقية في العديد من المجالات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية من خلال وجود خبراء مصريين متميزين في هذه المجالات. ولقد ركزت الوكالة على التوسع فى تنظيم الدورات التدريبية، الأمر الذي ربما جاء على حساب الإنجازات العملية الأخرى التى كان من المفترض أن تقوم بها الوكالة. ولعل هذا ما يرتبط بالآليات والقنوات التي تعتمد عليها الوكالة في تأدية عملها، الأمر الذي انعكس على قدر الإنجاز المتحقق، كما انعكس على مدى قدرة الوكالة على تحقيق أهدافها على أفضل نحو. وفي هذا الإطار، يمكن القول أن هناك جملة من التحديات التي تواجهها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، وهي تلك التي حالت دون تحقيق المزيد من الإنجازات خلال السنوات القليلة الماضية منذ إنشاء الوكالة رسميا. ولذا يعنى هذا الجزء من الورقة بإلقاء الضوء على بعض هذه التحديات التي تم رصدها خلال الفترة منذ قيام الوكالة وحتى الوقت الحالي، بحيث تصبح مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها أمرا من الأهمية بمكان، وذلك إذا ما أريد للوكالة المصرية

[1] الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: تاريخ الوكالة، **مرجع سابق**.

[2] United Nations Office for South-South Cooperation: **op.cit.**, p. 4

للشراكة من أجل التنمية أن تضطلع بدور فعال في تحقيق أهدافها ذات الصلة بتعميق الشراكة المصرية– الإفريقية عبر مشروعات تنموية تعود بالنفع على الجانبين المصرى والإفريقي، وفيما يلي بيان بأبرز التحديات التي يمكن رصدها فى هذا المقام:

1 – غلبة النمط التقليدي على آليات عمل الوكالة

بالرغم من الإنجازات التي تمكنت الوكالة من تحقيقها خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن المتأمل لأنشطة الوكالة يلاحظ أنها تظل متوقفة عند حدود الدور التقليدي الذي لم يخرج عن نطاق التعاون الحكومي– الحكومي، فضلا عن تقديم المساعدات وتنظيم البرامج التدريبية للكثير من الكوادر الإفريقية. ولعل هذا ما يعد إنجازا جيدا للوكالة خاصة في ظل قيامها بتقديم خدمات في مجالات تشهد احتياج حقيقي لدى الجانب الإفريقي، لا سيما تلك التي تتعلق بإقامة بعض المراكز الطبية المتخصصة في العديد من الدول الإفريقية في تخصصات نادرة، وذلك بالتعاون مع مراكز مصرية ذات خبرة في هذه المجالات. ومع التسليم بأهمية الإنجازات المتحققة من قبل الوكالة على الأصعدة سالفة الذكر، إلا أن هذا الإنجاز يظل بعيدا عن دبلوماسية التنمية، ذلك أن كل ما تضطلع به الوكالة من مهام منذ نشأتها وحتى تاريخه يمكن أن تصنف في إطار المساعدات الإنسانية أو الطبية أو غير ذلك من أمور لا تكفي بحد ذاتها لتترجم في شكل مشروعات يمكن أن تحقق تنمية للجانبين المصرى والإفريقي.[1]

ولعل النظرة المتأنية إلى أطر التعاون المصري– الإفريقى التي تم تطبيقها من قبل تشير إلى أن هذه الأطر لم تتمكن من تحقيق أية تنمية تذكر، كما لم تنجح فى دعم التواصل المصري الإفريقي لا سيما على المستوى الشعبي. وفى هذا الإطار، يمكن القول أن عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية باتت تتطلب إدخال العديد من الآليات والأدوات غير التقليدية، وذلك بغية زيادة التأثير والفاعلية وتعبئة المزيد من الموارد والقدرات المصرية، على نحو ما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة، ويعمل على استعادة القوة الناعمة التي فقدتها مصر في إفريقيا خلال سنوات طويلة تركت فيها مصر الساحة الإفريقية، الأمر الذي أفسح المجال أمام دول أخرى للاضطلاع بأدوار قيادية على حساب مصر في مختلف أقاليم القارة.[2]

2 – ضعف التنسيق بين الوكالة والأطراف الشريكة داخليا وخارجيا

لقد أنشئت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية حتى تضطلع بدور محوري على صعيد دعم الشراكة المصرية– الإفريقية على كافة المستويات، الأمر الذي يعود بالنفع على الجانبين المصري والإفريقي،

[1] – أيمن السيد عبد الوهاب: "الوكالة المصرية للشراكة: مدخل لتعزيز دبلوماسية التنمية"، **آفاق أفريقية**، (مجلد 12، عدد 43، 2015)، ص. 74

[2] **نفس المرجع**، ص. 78

وفي هذا الإطار، كان ينبغي على الوكالة أن تستند إلى موارد وقدرات القطاعين العام والخاص، فضلا عن القطاع الأهلي الذي عادة ما يكون أكثر فاعلية في التقارب بين الشعوب وبعضها البعض، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الوكالة لم تتمكن من التنسيق بين مختلف الهيئات الداخلية المعنية بتوطيد العلاقات المصرية–الإفريقية، سواء كانت حكومية أو خاصة أو أهلية، ولعل هذا ما يعتبر أحد التداعيات المباشرة لغلبة النمط التقليدى على عمل الوكالة، التي ركزت على التعاون الحكومي– الحكومي دون اهتمام كافي بالأطر غير التقليدية للتعاون المصري– الإفريقي على نحو ما سبقت الإشارة. وعلى الصعيد الخارجي، لم تتمكن الوكالة من تحقيق التكامل بين مختلف الجهات والهيئات الإفريقية والدولية المعنية بتحقيق التنمية المشتركة للجانبين المصري والإفريقي. ولعل هذا ما يستوجب إجراء مراجعة دقيقة وسريعة لآليات عمل الوكالة، إذا ما أريد لها أن تصبح أكثر فاعلية في تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا على نحو ما يخدم المصالح المصرية في المقام الأول، ويعيد لمصر مكانتها ودورها القيادي في القارة الإفريقية مثلما كان الحال فى ستينيات القرن العشرين.[1]

3 – تراجع الاهتمام بالملفات الرئيسية والقضايا الشائكة في العلاقات المصرية– الإفريقية

إن المتأمل لمجمل أنشطة وإنجازات الوكالة على النحو السابق الإشارة إليه يلاحظ أنها ركزت جل اهتمامها على مسألة تقديم البرامج التدريبية والمنح والمساعدات المصرية لإفريقيا، وبالنظر إلى طبيعة المجالات التي نشطت الوكالة في تقديم الدورات والمساعدات في إطارها، يمكن القول أنها جاءت بعيدة عن الملفات الرئيسية والقضايا الشائكة فى العلاقات المصرية– الإفريقية، التي من بينها على سبيل المثال لا الحصر أزمة سد النهضة بين مصر ودول حوض النيل وفي مقدمتها أثيوبيا، وملف الإرهاب الذي تم تجاهله في منتديات الوكالة بالرغم من كونه يشكل تحديا كبيرا وتهديدا مشتركا لمصر وغيرها من الدول الإفريقية، وملف الأزمة الصومالية الذي يبدو على جانب كبير من الأهمية سواء بالنسبة لمصر أو بالنسبة لدول القرن الإفريقي.[2] ولقد غابت هذه الملفات تماما عن مجمل أنشطة الوكالة، بالرغم من أهمية القضايا المثارة في إطار هذه الملفات على صعيد الأمن القومي المصري. ولعل هذا ما يدل على أن الوكالة مازالت بمنأى عن الاضطلاع بدور فعال على صعيد تنفيذ أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا، ومع التسليم بأن الوكالة ليست الأداة الوحيدة المنوط بها تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا، إلا أن غياب تلك القضايا عن كافة الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة يثير العديد من التساؤلات حول مدى

[1] أيمن السيد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص. 75

[2] – على عبده محمود: **مرجع سابق**، ص ص. 20– 21

إمكانية الاعتماد على الوكالة كآلية عملية لاستعادة مكانة مصر ودورها الإقليمي في إفريقيا على نحو ما كانت عليه في السابق.

الخاتمة:

لقد ظهرت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية للوجود في ظل ظروف داخلية وإقليمية مواتية لدفع التعاون المصري– الإفريقي على صعيد تحقيق التنمية ومواجهة التحديات المشتركة بين مصر وشركائها في جل الدول الإفريقية، وبالرغم من أن الوكالة تعتبر وريثة هيئات أخرى يعود تاريخ نشأتها إلى مراحل تاريخية سابقة، إلا أن الإعلان عن قيام الوكالة في قمة الاتحاد الإفريقي عام 2014 قد أعطى رسالة إيجابية مفادها أن ثمة توجه بناء من قبل القيادة السياسية المصرية لتفعيل الدائرة الإفريقية بوصفها إحدى الدوائر الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية فى الوقت الحالي، بعد سنوات عديدة من عدم الاكتراث بالشأن الإفريقي وعدم إعطائه الأولوية المناسبة خلال مختلف مراحل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية، الأمر الذى أسفر عن تراجع الدور المصري في إفريقيا، بعد أن كانت مصر تحظى بمكانة كبرى في مختلف أقاليم القارة خلال ستينيات القرن العشرين.

ومنذ اللحظات الأولى لتأسيس الوكالة، تعلقت الآمال بها كي تعزز دورها في الربط بين الدبلوماسية والتنمية، وتتجاوز أوجه القصور التي انتابت الهيئات السابقة عليها في الماضي، على نحو ما يجعلها بمثابة تطوير لأدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا، وذلك من خلال إيجاد صيغة جديدة ليس فقط لتنظيم التحرك المصري في إفريقيا، وإنما لضمان استمرارية وجود مصر في القارة وتفعيل دورها على صعيد مواجهة التحديات المشتركة بين الجانبين.

ولقد تمكنت الوكالة من تحقيق إنجازات ذات بال، لا سيما على صعيد تنظيم البرامج التدريبية وكذا على صعيد تقديم المنح والمساعدات للدول والكوادر الإفريقية، وذلك بالتعاون مع شركاء التنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالرغم من ذلك، برزت جملة من التحديات التي نالت من فاعلية الدور الذي تضطلع به الوكالة في تحقيق الأهداف الطموحة التي نشأت من أجل القيام بها. ومن بين هذه التحديات، برز ارتكان الوكالة إلى النمط التقليدي للتعاون الحكومي– الحكومي، دون تركيز على أهمية الأنماط والأطر الأخرى في دفع التعاون ودعم التنمية لدى الجانبين المصري والإفريقي وبخاصة على المستوى الشعبي. وفى هذا الإطار، تصبح مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها أمرا من الأهمية بمكان إذا ما أريد للوكالة أن تضطلع بدور بارز تشكل بموجبه نقلة نوعية في التعاون المصري– الإفريقي تعيد لمصر مكانتها ودورها القيادي في إفريقيا.